

تقرير عن ندوة د. أحمد حسن دحلي في

مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

بدعوة من مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عقد مدير المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية د. أحمد حسن دحلي ندوة عن سياسة دولة ارتريا الداخلية والخارجية في 24 فبراير 2015 بالقاهرة. ولقد حضر الندوة نخبة من السفراء والمفكرين والكتاب والباحثين من بينهم الاستاذ هانى رسلان مدير مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، والسفير ابراهيم الشويمي مساعد وزير خارجية مصر الاسبق، ود. إجلال رأفت استاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة، ود. أيمن شبانة استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة. وفيما يلي تقرير ملخص عن الندوة التي استغرقت ساعتين.

استهل د. أحمد حسن دحلي الندوة بتقديم نبذة عامة عن نشاط ودور المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية الذي تأسس في عام 1995، محددًا أولوياته الوطنية والإقليمية والحيوية والسياسية والجيوية - استراتيجية والدولية. ثم أشار إلى أهمية موقع ارتريا الاستراتيجي الحساس في وسط وجنوب البحر عبر سواحلها وأرخبيلاتها وجزرها وموانئها قائلاً أنها تشرف على وسط البحر الأحمر من خلال أرخبيل دهلك المؤلف من 127 جزيرة، وتشرف على المدخل الشمالي لمضيق باب المندب عبر جزيرة حالب وفاطمة ودوميرة. ثم استعرض الأثر الاستعماري الثقيل والكبير والطويل الذي دام قرناً كاملاً وسنة واحدة، أي من عام 1890 لغاية عام 1991، تعاقب خلال هذه الفترة النظام الاستعماري الإيطالي الملكي ثم الفاشي، تلتها الإدارة البريطانية بعد هزيمة إيطاليا الفاشية في الحرب الكونية الثانية، قبل أن تحال ك مؤامرة تاريخية سياسية من طرف الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية ويصادر حق الشعب الارتري الشرعي والمشروع في تقرير المصير وتربط ارتريا بسلسلة الفيدرالية مع الامبراطورية الاثيوبية التي سرعان ما الغت الميثاق الفيدرالي وضمت ارتريا بكل سهولة وبساطة من دون أن تحرك الأمم المتحدة ساكناً رغم شكاوي واحتجاجات ومظاهرات الشعب الارتري السلمية

ضد القرار الاثيوبي الذي الغى من طرف واحد القرار الفيدرالي، وكان يجب من حيث المبدأ ان يعود ملف القضية الارترية مرة اخرى الى الامم المتحدة للبت فيه، ولكن هيئات، فجميع الاطراف المعنية كانت ضالعة في تلك المؤامرة التاريخية. وعندما وجد الشعب الارتري كل الابواب السياسية موصدة في وجهه، فجر شرارة الكفاح المسلح التي سرعان ما تحولت الى لهيب في هشيم المجتمع الارتري واقتلعت نظام الامبرطور هيلي سلاسي قبل ان تستأصل نظام العقيد منجستو هيلي ماريام خلال مسيرة نضالية استغرقت ثلاثة عقود كاملة [1961 - 1991] قدم فيها الشعب الارتري ما يربو على 65 الف شهيدا. وبحكم ان الادارة البريطانية دأبت على تدمير الاقتصاد الارتري بصورة منهجية بغية تبرير زعمها بأن ارتريا غير مؤهلة اقتصاديا ان تكون دولة مستقلة، وان النظام الاستعماري الاثيوبي في عهده الامبراطوري والعسكري مارسا سياسة الارض المحروقة في ربوع ارتريا، فان الحكومة الارترية ومنذ اليوم الاول ليزوغ شمس الحرية شرعت في توظيف كل طاقات وامكانيات البلاد البشرية والمادية في سبيل اعادة بناء ارتريا من تحت الصفر في ظل اقليمية ودولية اقل ما يمكن ان يقال عنها انها لم تكن مواتية على الاطلاق، بدليل ان كل دول الجوار افتعلت الواحدة تلو الاخرى الازمات مع ارتريا، وعندما تهشمت اجندتها فوق صخرة الصمود والتحدي للشعب الارتري، شكلت تلك الدول " حلف صنعاء " في 2002 المناهض لدولة ارتريا . ولقد ولد ذلك الحلف ميتا، وتلاشى بنفس السرعة التي ظهر بها. ومن المفارقات التاريخية ان ارتريا دأبت ومن اليوم الاول لفجر التحرير على تطويق نيران الحروب والخلافات والصراعات في كل دول الجوار، بينما كانت تلك الدول منهمكة في اختلاق المشاكل مع ارتريا!

ارتريا والأمم المتحدة

قال مدير المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية، لم تقتصر متاعب ارتريا على انظمة دول الجوار البري والبحري، بل امتدت الى الامم المتحدة التي كانت ولا تظل تلعب الادوار السلبية ضد ارتريا بلدا وشعبا راضخة لضغوطات الادارات المتعاقبة في واشنطن. فاذا كانت الامم المتحدة فرضت الاتحاد الفيدرالي عنوة

على ارتريا في عام 1950 بضغط من الولايات المتحدة الامريكية، فإن مجلس الامن الدولي كان ويظل لا يقوم بواجبه القاضي بفرض قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية النهائي والملمزم الصادر في 13 ابريل 2002 على نظام الوياني وإذعانه على الانسحاب من كل الاراضي السيادية الارترية التي يحتلها، وان يفرض عليه كل العقوبات الضرورية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وذلك بموجب الفقرة (أ) من المادة 14 من " اتفاق وقف الاعمال العدائية " المبرم بين ارتريا واثيوبيا بالجزائر في 18 يونيو 2000. والغريب في الامر، إن مجلس الامن لم يلتزم بتعهدده ولم يقم بواجبه ليس وفقا لإتفاق الجزائر وحسب، بل بمقتضى ميثاق الامم المتحدة وبناء على مهامه في حفظ الامن والسلام الدوليين. وألادهى من كل ذلك ان مجلس الامن لم يتردد قيد انملة، بل تهافت في 23 ديسمبر 2009 في اصدار القرار رقم 1907 الجائر وغير العادل وغير القانوني ضد ارتريا وفرض عليها حزمة عقوبات تدرج ضمن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، مستندا على تقارير زائفة ومزيفة رفعها اليه " فريق رصد الصومال وارتريا " وتتلخص في ثلاث تهم باطلة وهي:

1 - " ارسال ارتريا 2000 عسكري الى الصومال " .

2 - " ارسال ارتريا شحنات اسلحة جوا وبحرا الى الصومال " .

3 - " اعتداء ارتريا على جيبوتي " .

وبعدما تجلت الحقيقة وكشفت تقارير " فريق رصد الصومال وارتريا " العارية عن الصحة، تم حذفها من التقارير اللاحقة الواحدة بعد الاخرى، بحيث ان قرار 1907 افرغ من محتوى التهم المفتعلة ضد ارتريا، ولكن القرار لا يظل ساري المفعول بقدره قادر، ولغاية اللحظة لم يجرؤ احد للقول بأن الملك المتبخر كالتاوس بات عاريا من أي مبرر أو إدعاء، وان آخر وريقات التوت لم تعد قادرة على الصمود فتهوت، وبقت الحقيقة ساطعة ناصعة، ولكن ما العمل اذا كانت لا حياة لمن تنادي! وتكمن المفارقة كل المفارقة في ان مجلس الامن الدولي يفرض العقوبات على ارتريا بناء على تقارير لم يتحر عن مدى حقيقتها، وبالمقابل

فان مجلس الامن ذاته عصب عينيه وضم اذنيه حينما غزا واحتل نظام الوياني دولة الصومال في ديسمبر 2006 أمام مرأى ومسمع العالم، ولم يعقد جلسة حتى ولو كانت صورية، للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من ماء الوجه، ويبدو ان مجلس الامن فقد ما تبقى من ماء وجهه، ولم يعد لديه ما يمكن الحفاظ عليه، وهنا تكمن المشكلة - الكارثة! وتساءل د. دحلي لماذا سارت الامور بهذه الصورة، ثم اجاب بقوله، صحيح ان هذا القرار اعتمده مجلس الامن، ولكن يجب المعرفة بأن مهندسه هو الادارة الامريكية التي أعدته وقدمته من خلال دول افريقية، وان موقع ويكيليكس الاليكتروني اناط اللثام عن الدور الامريكي بكشفه بأن مندوبة الولايات المتحدة الامريكية في الامم المتحدة سوزان رايس حثت الرئيس الاوغندي يويري موسيفيني على تقديم مشروع القرار مؤكدة له دعم الادارة الامريكية وبريطانيا من ناحية، وعدم اعتراض فرنسا التي ستقوم بطأطة رأسها على حد قول السفارة سوزان رايس، وان روسيا الاتحادية والصين لن يستخدمتا حق النقض الفيتو. وأكدت مصادر دبلوماسية ارترية بأن السفارة رايس قامت بحملة دبلوماسية كبيرة حيال الدول الاخرى غير دائمة العضوية في مجلس الامن وكسبت تأييدها ما عدا مندوب ليبيا الذي تصدى لها ورفض قرار فرض العقوبات على ارتريا.

وتابع د. أحمد حسن دحلي قوله، رغم كل هذه التحديات والمؤامرات الاقليمية والدولية، فان المسيرة التنموية الارترية تشق سبيلها على قدم وساق في كل الحقول وتسير بخطى ثابتة وحثيثة سواء في مجال الصحة أو التعليم أو البنية التحتية مع التركيز على ارساء دعائم استراتيجة الامن الغذائي، مشيرا على ان الاقتصاد الارتري يعتمد على مثلث الزراعة والثروة البحرية والسياحة مع الحرص على تطوير الصناعة مستفيدا من مختلف الثروات المعدنية التي تزخر بها البلاد من ذهب ونحاس وبوتاسيوم... الخ

السياسة الخارجية الارترية

حدد د.دحلي مبادئ السياسة الخارجية الارترية في خمس بنود وهي:

1 - الندية في التعامل مع الجميع.

2 - الاحترام المتبادل من قبل الجميع.

3 - التعاون المشترك وبما يخدم مصالح الجميع ولا يضر بمصلحة أي دولة أو شعب.

4 - عدم التدخل في قضايا الغير الداخلية.

5 - عدم الدخول في محور أو محور مضاد.

وتأسيسا على ذلك قال ان اهداف سياسة دولة ارتريا الخارجية هي:

1 - خدمة المصالح الامنية القومية الارترية بكل ابعداها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والامنية.

2 - احلال الامن والسلام والاستقرار في المنطقة والقارة السمراء والعالم.

3 - ارساء اسس التعاون والتضامن بين جميع دول وشعوب المعمورة.

ونوه الى سلم أولويات دولة ارتريا على النحو التالي: القرن الافريقي ثم البحر الاحمر وحوض وادي النيل والشرق الاوسط والقارة الافريقية والعالم الثالث والمعمورة.

المحيط السياسي الارتري

وتطرق المحاضر الى دول المحيط السياسي الارتري بقوله:

أولا - السودان: ان الانظمة السياسية التي تعاقبت على سدة الحكم في السودان عمقت الهوة بين المركز والاطراف، مما ادى الامر الى انفصال جنوب السودان، مشددا على ان ارتريا كانت ضد الانفصال وان زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان الراحل د.جون قرنق كان يناضل من أجل السودان الجديد، ولكن وفي خاتمة المطاف، احترمت ارتريا قرار شعب جنوب السودان عندما اختار الاستقلال، واعترفت بدولة جنوب السودان واقامت معها العلاقة الدبلوماسية.

والمهم الآن هو امن وسلامة واستقرار ووحدة كل من السودان ودولة جنوب السودان.

ثانيا: جيبوتي

تعج جيبوتي بمختلف انواع الصراعات على أكثر من صعيد، وان البلد اضحى مفتوحا في وجه مختلف القواعد العسكرية الدولية التي تهدد امن وسلامة المنطقة. وفوق هذا وذلك ان النظام الجيبوتي بات يفتعل الازمات بالوكالة عن النظام الاثيوبي الذي يتولى تنفيذ الاجندة الامريكية في منطقة القرن الافريقي، وخير دليل على ذلك المشكلة الحدودية التي اختلقتها الحكومة الجيبوتية من العدم مع ارتريا في يونيو 2008.

ثالثا: الصومال

العلاقة الارترية - الصومالية ضاربة الاعماق في التاريخ، وان الصومال هو البلد الوحيد في العالم الذي وقف بجانب ارتريا على مدى العقود الثلاثة من حرب التحرير وقدم كافة اشكال الدعم والمساعدات للثورة الارترية. وللأسف الشديد، ان تحرر ارتريا تزامن مع انهيار دولة الصومال، وان ارتريا بذلت جهودا سياسية ودبلوماسية للحيلولة دون وقوع الواقعة، وكانت على وشك النجاح في مهمتها لو لم يمطر الصومال بوابل من المبادرات التي اجهضت المبادرة الارترية وقادت الصومال الى ما آل اليه من مصير محزن للغاية. وقال ان دولة ارتريا لا تتعامل مع القوى السياسية الصومالية بصورة إقصائية أو انتقائية، بقدر ما ترى بأن المقاربة الموضوعية والمعالجة الحقيقية تفتضي الاخذ بعين الاعتبار كل اطياف الفصائل الصومالية وكل اجزاء الصومال، وعدم اختزال مجمل القضية المركبة في مسألة السلطة في قصر الرئاسة في مقديشو وحسب، وانما لا بد من ادراج أرض البونت وأرض الصومال في مجمل العملية السياسية.

رابعاً: اليمن

الازمة اليمنية ذات ابعاد شمالية - شمالية، وجنوبية - جنوبية، وشمالية - جنوبية، وشمالية - جنوبية وجنوبية شمالية- واقليمية ودولية بحكم اهمية موقع اليمن الجيو سياسي في منطقة الخليج واهميته الجيو - استراتيجية في البحر الاحمر ممثلة في اشرافه المباشر على مضيق باب المندب عبر جزيرة بريم وخليج عدن. وبحكم ان التدخلات الخارجية لا تزيد الازمة إلا تعقيداً، فلو ترك اليمن وشأنه، لأستطاع اهل اليمن على حل مجمل خلافاتهم بأنفسهم وعلى الطريقة اليمنية البعيدة عن الاملاءات الخارجية.

خامساً: أثيوبيا

يكفي القاء نظرة على انظمة الحكم التي تعاقبت على الحكم في أثيوبيا منذ قيام دولة اثيوبيا الحديثة في عهد منيليك الثاني بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ولغاية عهد رئيس الوزراء الحالي هيلي ماريام دسالين، مرورا بنظام حكم الامبراطور هيلي سلاسي والكولونيل منجستو هيلي ماريام وملس زيناوي، لكي نستخلص بأن هناك ثمة قواسم جوهرية مشتركة بين تلكم الانظمة وهي:

- 1 - بسط السلطة الاحتكارية والاقصائية والقمعية على الصعيد الداخلي.
- 2 - اعتماد السياسة التوسعية على حساب دول الجوار.
- 3 - التحالف مع القوى الدولية بغية:
 - 3 - 1 - احكام مقاليد السلطة القمعية داخليا.
 - 3 - 2 - الاستقواء بالقوى الدولية لتنفيذ سياستها التوسعية.
 - 3 - 3 - تنفيذ الاجندة الخارجية على انقاض حقوق ومصالح دول وشعوب المنطقة.

وقال مدير المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية ان هدف نظام اقلية الاقلية
الويانوي الحاكم في اثيوبيا يهدف الى:

1 - فصل اقليم تجراي عن اثيوبيا وذلك منذ عام 1975 تاريخ تأسيس الجبهة
الشعبية لتحرير تجراي، ولقد تم تفصيل الدستور الاثيوي على مقاس ذلك الهدف،
بحكم ان المادة 39 من دستور اثيوبيا المعتمد في عام 1994 تنص على حق تقرير
المصير لكل القوميات الاثيوبية بما فيها حق الانفصال. وطبع ونشر نظام الوياني
في اكتوبر 1997 خريطة اقليم تجري في جريدة " وين " الناطقة باسم الجبهة
الشعبية لتحرير تجراي، ضمت فيها اجزاء مناطق اقليم ولو وبجيمدر الاثيوبيين،
وعلاوة على ذلك نقلت المواطنين الامحرا الذين كانوا يقطنون في منطقة الفشقة
والقلابات المتنازع عليها بين اثيوبيا والسودان، واستوطنت فيها مواطنين من اقليم
تجراي. والى ذلك ضمت اجزاء من التراب الوطني الارتري الى تجراي ضاربة
عرض الحائط بكل الاعراف والقوانين الدولية والقارية والاقليمية، قبل ان تشعل
في 1998 نار " الحرب الحدودية " من باب الهروب الى الامام. والجدير
بالملاحظة ان نظام الوياني ولكي يحكم سيطرته على اثيوبيا اعتمد سياسة " فرق
تسد " في الاقاليم الاثيوبية التسعة بما فيها اقليم تجراي الذي حاصره باعلان
الحرب على ارتريا وضم اجزاء من اقليم ولو وبجيمدر اليه، وبخلق مشاكل
حدودية بين الاقليم العفري والعيساوي وبين هذا الاخير واقليم الاورومو وبين
الامحرا والاورومو وبين بني شنقول والامحرا... الخ

2 - زعزعة أمن واستقرار الصومال بعد غزوه واحتلاله في ديسمبر 2006.

3 - العمل لزعزعة أمن واستقرار ارتريا بعدم انسحابه من بعض الاجزاء
الارترية التي يحتلها بعد صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود في في تحد سافر
لمفوضية الحدود والامم المتحدة ومجلس الامن والاتحاد الافريقي والاتحاد
الاوروبي، متكئا على الادارة الامريكية التي وفرت له في مجلس الامن الدولي
مظلة غطاء في غزو الصومال وفي عدم الالتزام باتفاقتي الجزائر وقرار
مفوضية الحدود ومناشدات الامم المتحدة ومجلس الامن. هذا فضلا عن قيامه بين

الحين ولآخر بعمليات استفزازية طفولية، واحتصانه لبعض العملاء والخونة والانهزاميين والاستسلاميين والاسلامويين الارهابيين.

سادسا: مصر

وقال د.دحلي هناك ارضية تعاون واسعة وآفاق عمل مشتركة بين دولة ارتريا ومصر في منطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر وحوض وادي النيل والشرق الاوسط وافريقيا والعالم الثالث والمعمورة.

اسئلة وإجابات

دار نقاش مكثف حول محاضرة د.دحلي من قبل المشاركين في الندوة، ونورد فيما يلي بعض تلك الاسئلة والردود عليها.

1 - ردا على سؤال حول كيفية مواجهة ارتريا لكل التحديات الاقليمية والدولية،
قال مدير المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية، ان كل هذه التحديات تولد استجابة ارترية قوية وحازمة وحاسمة، فإذا كانت الثورة الارترية صمدت وتحدث وانتصرت على القوات الاثيوبية المدعومة وعلى التوالي من قبل القوتين العظيمتين باعتمادها على نفسها وفي ظل ظروف بالغة التعقيد، فإنها اليوم وفي ظل الحرية والاستقلال رسخت مبدأ الاعتماد على الذات ومبدأ استقلالية القرار السياسي الارتري، فهي اقوى من أي وقت مضى، وعليه فلا غرو اذا ما غدت القافلة التاريخية والسياسية الارترية تشق طريقا غير عابئة بالتحديات والصعوبات الآنية.

2 - وعن موقف ارتريا من الصومال، رد بالقول ان ارتريا مع سيادة ووحدة الصومال، وضد التدخلات الخارجية في الشؤون الصومالية الداخلية.

3 - وسئل ما اذا كانت التعددية الاثنية نعمة أم نقمة، فقال الاشكال كل الاشكال يكمن في كيفية التعامل معها، ففي ارتريا لدينا تسع وحدات لغوية اندمجت في خضم حركة التاريخ الارتري وانصهرت في اتون حرب التحرير، وعليه فإنها بمثابة الروافد الوجودية لنهر الهوية الارترية. ولكن التعددية اذا لم تكن هي

الوسيلة والغاية في نفس الوقت، فإنها تتحول الى ازمة مزمنة كما هو الحال في أثيوبيا المعتمدة على سياسة الهيمنة والاقصاء والتهميش.

4 - وحول سؤال عن العمل بموجب سياسة لا ضرر ولا ضرار مع اثيوبيا ، رد بقوله ان المشكلة مع النظام الاثيوبي انه يمارس سياسة الغاب ولا يحترم المواثيق الي يبرمها، ويخرق الاعراف والقوانين الدولية، وهنا تكمن الاشكالية.

5 - وطرح على د.أحمد حسن دحلي السؤال التقليدي حول امكانية دخول ارتريا الى جامعة الدول العربية، فرد مدير المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية قائلاً:

1 - يجب ان نعرف أولاً وقبل كل شيء ان علاقة دولة ارتريا بالدول العربية اقوى من علاقة بعض دول الجامعة العربية ببعضها البعض، وهذه نقطة مهمة تحسب لإرتريا.

2 - قرار الدخول أو عدم الدخول في الجامعة العربية قرار سيادي ارتري خالص غير قابل للمساومة.

3 - بحكم ان السياسة هي فن الممكن، فجميع الابواب والاحتمالات مفتوحة، وليست لدينا أي اشكالية في ذلك، بالعكس.